PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**15-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE:	**USD 30bn foreign investments in exploration & excavation**
PAGE:	**Front Page-09**
ARTICLE TYPE:	**Competitors' News**
REPORTER:	**Adel Al Bahnasawy-Nesma Biomy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

«الوزارات» تصادق على مديونيات لـ«البترول» بـ180 مليار جنيه

30 مليار دولار استثمارات أجنبية فى «البحث والتنقيب»

■ المفاوضات مستمرة مع السعودية لتوقيع عقد توريد المشتقات لمدة 3 شهور

■ بحث طرح شركات فى «البورصة» غير المعلن عنها

■ «إيجاس»: 11 مليار جنيه مستحقاتنا لدى «الصناعة».. واتفاق على تقسيطها

■ إجراءات مشددة ضد المخالفين قد تصل إلى قطع الغاز

■ «بى جى» تعيد جدولة توقيت بدء إنتاج المرحلة التاسعة «ب» فى الدلتا

طارق الملا

كتب – عادل البهنساوى ونسمة بيومى:

أكد المهندس طارق الملا وزير البترول، أن استثمارات البحث والتنقيب والتنمية المرتقب ضخها خلال السنوات الثلاث المقبلة، تتراوح بين 25 و30 مليار دولار، طبقا للاتفاقيات الموقعة مع الشركات الأجنبية.

وبلغ إجمالى استثمارات البحث والتنقيب عن البترول خلال العام المالى الجارى نحو 7 مليارات دولار،ومن المتوقع أن تثبت أو تنخفض قليلا عن تلك القيمة خلال العام المالى المقبل (2017/2016).

وقال الوزير – ردًا على سؤال «المال» على هامش مؤتمر صحفى عقده أمس،بعد إطلاقه مؤتمر ومعرض مصر الدولى لصناعة البترول «إيجبس 2017» – إن إجمالى مستحقات قطاع البترول لدى الجهات الحكومية يبلغ نحو 180 مليار جنيه.

وأكد أن مديونيات قطاع الكهرباء تتراوح بين 43 إلى 45 مليار جنيه، مقابل نحو 5 مليارات جنيه على وزارة الطيران، والباقى موزع على سائرالوزارات والهيئات الحكومية،موضحا أن لجنة فض التشابكات المالية بين «البترول».

وتابع : «نجحنا فى عمل مصادقة مع الوزارات على المديونيات»، مضيفا «تلك الخطوة تعد الأهم فى عملية فض التشابكات إذ أن الوزارات صدقت بمقتضاها على مديونياتها».

وعن آخر تطورات طرح شركات البترول فى البورصة، قال الملا : «هناك دراسة لهذا الملف قد ينتج عنها إدخال شركات أخرى غير التى أعلن عنها».

وأعلن مؤخرا عن دراسة طرح شركات «موبكو» و«ميدور» و«جاز كول» و«النيل» فى البورصة.

وحول مفاوضات مصر مع السعودية لإمداد السوق المحلية بالمشتقات البترولية،قال الوزير: «إن المفاوضات مستمرة مع الجانب السعودى لتوقيع عقد توريد المشتقات لمدة 3 شهور».

وانتهى التعاقد الذى كان موقعا بين قطاع البترول، وشركة «أرامكو» السعودية خلال الربع الأخير من 2015،وكان يتضمن توريد نحو 2.7 مليون طن من المشتقات البترولية بقيمة 1.4 مليار دولار بتسهيلات فى السداد.

وأوضح أن وزراة البترول تجهز ردودا على إدعاءات بعض نواب البرلمان، بشأن مشروع الشركة المصرية للتكرير، لإقامة مجمع لتكرير البترول فى مسطرد، مؤكدا أن المشروع يعد واحدا من أكبر المشروعات المجدية باستثمارات تبلغ 3.7 مليار دولار، يتم من خلالها توفير نحو 300 مليون دولار سنويا فى فاتورة استيراد المشتقات.

من ناحية أخرى، أكد المهندس خالد عبدالبديع رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» أن الشركة دخلت مرحلة إعادة التفاوض مع شركة «بريتش جاز» البريطانية و«بتروناس» الماليزية حول تنفيذ المرحلة الثانية «ب» من مشروع تنمية الغاز فى منطقة امتيازهما البترولى فى الدلتا.

وقال إن استمرار تراجع أسعار البترول العالمية جعل الشركتان تعيدان حساباتهما، فيما يخص توقيتات بدء الإنتاج من المشروع، والذى كان متوقعا خلال العام المالى 2017/2016.

وأضاف أنه جار إعادة التفاوض مع الشركتين لإعادة جدولة توقيت بدء الإنتاج وبعض البنود التعاقدية الأخرى،لافتا إلى أنه من المرتقب أن يتم عقد لقاء مشترك مع شركتى «بى جى» البريطانية و«شل» الهولندية خلال أيام لعرض خططهما للتطوير والاستثمار بامتيازهما البترولى فى الدلتا،وذلك بعد استحواذ «شل» على «بى جى» مؤخرا.

وأكد أن الشركة البريطانية بدأت الخطوات التنفيذية فى مشروع المرحلة التاسعة «ب»و«البترول» تتفاوض معها بشكل مستمرة للاستمرار فى التنفيذ وتحقيق المستهدفات المطلوبة.

وعن مديونيات القطاع الصناعى لدى «إيجاس» أكد أن قيمة المديونيات تصل إلى 11 مليار جنيه،موضحا أن مجلس إدارة «إيجاس» اتفق مع القطاع الصناعى على تقسيط المديونية، وحدد شهر فبراير للانتهاء من الحصول على موافقات المصانع لتبدأ إجراءات تفعيل التقسيط. وأشار إلى أن المصانع التى سترفض تنفيذ ذلك، سيتم اتخاذ إجراءات ضدها قد تصل إلى قطع الغاز عنها.

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

الملا: تأثير مزودج لتراجع الأسعار العالمية

مزايدات التنقيب وتطوير «التكرير» أبرز محاور إستراتيجية «البترول»

■ توقعات بهبوط فاتورة الدعم إلى 55 مليار جنيه..وجار تعديل قانون التعدين

تغطية _ نسمة بيومى

أكد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، أن الوزارة تركز فى إستراتيجيتها للإصلاح على عدة محاور، أولها التوسع فى جذب استثمارات أجنبية جديدة فى مجال البحث، والتنقيب عن البترول وذلك من خلال الاستمرار فى طرح مزايدات التنقيب العالمية خلال الفترة المقبلة.

والمحور الثانى : يتمثل فى تطوير معامل التكرير وزيادة سعتها مشيرا إلى أن الوزارة تضع «الصعيد» على قائمة اهتماماتها فيما يخص التوسع فى مجالات تموين السيارات والتخزين والتكرير وإنشاء المستودعات التخزينية.

وأوضح الوزير – خلال مؤتمر صحفى أمس بمقر وزارة البترول،عقب إطلاقه مؤتمر ومعرض مصر الدولى لصناعة البترول «إيجبس 2017» والذى يقام تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى – أن المحور الثالث يكمن فى تطوير قطاع التعدين، خاصة بعد الموافقة على قانون القطاع.

وقال الوزير إننا سنعمل على وضع لائحة القانون وإدخال بعض التعديلات عليها بما يتلاءم مع مشكلات المحليات مع المحاجر حاليا،مضيفا أن الهدف هو تعظيم القيمة المضافة من الخامات التعدينية،وطرح المزيد من مزايدات التعدين والتنقيب عن الذهب وباقى الخامات المعدنية.

وأشار إلى أن تراجع أسعار البترول العالمية كان لها تأثيران مزودجان على مصر، أولهما إيجابى تمثل فى خفض تكلفة الاستيراد، باعتبار أن مصر «مستورد صافى» مما خفض من فاتورة دعم المشتقات البترولية.

وتوقع تراجع فاتورة دعم المشتقات البترولية إلى 55 مليار جنيه، أو ما دون ذلك حال استمرار تراجع وهبوط أسعار النفط عالميا.

وتبلغ مخصصات دعم المشتقات البترولية خلال العام المالى الجارى 2016/2015 نحو 61 مليار جنيه فى الموازنة العامة، أما الثانى فيعد سلبيا على

طارق الملا

المستثمريين والشركات العاملة فى صناعة البترول فى مصر والعالم.

وأكد «الملا» أنه رغم أن مصر شهدت خلال الفترة الأخيرة اكتشافات بترولية ضخمة على غرار كشف "ظهر" الذى حققته شركة "إينى" الإيطالية، فإن استمرار هبوط أسعار البترول سيجعل من الصعب توسع الشركات الأجنبية فى استثماراتها.

ولفت إلى أن هدف الوزارة حاليا أن تحافظ الشركات الأجنبية على مستوى استثمارتها دون تراجع،والتأكيد على زيادة الإنتاج، موضحا وجود 3 مشروعات كبرى تحتل صدارة قائمة تنمية الغاز التى يعول عليها قريبا لزيادة ثروات مصر البترولية،وهى مشروع تنمية الغاز "ظهر" و"آتول" و"شمال الإسكندرية".

وتوقع بدء إنتاج مشروع شمال الإسكندرية خلال الربع الأول من 2017،ثم "شروق" نهاية 2017 على أن يتبعهم "آتول" منتصف عام 2018.

وقال الوزيران تراجع أسعار البترول عالميا، لم يؤثر سلبا على مشروعات إنتاج الزيت أو إصلاح الآبار أو تنمية الحقول أو البنية التحتية أو تطوير معامل التكرير" إذ أن هذه الخطط مستمرة فى التنفيذ.

وتابع: "بى بى البريطانية" و"إينى الإيطالية" من أكبر حلفائنا حاليا، ومنذ توقيع مذكرات التفاهم معهما فى مؤتمر مصر الاقتصادى بشرم الشيخ مارس الماضى، والعمل جار لتفعيلها لتنمية مناطق امتيازهما بهدف زيادة الإنتاج.

وقال إن وزارة البترول مستمرة فى تنفيذ مخططها لزيادة قدرات وسعات التكرير فى المعامل،مؤكدا أن المعامل المصرية ليست حديثة، فيما عدا «ميدور» الأمر الذى يستلزم سرعة تطويرها بحيث تتأهل مصر للتحول إلى مركز لنقل وتداول الطاقة.

وأكد أن الحكومة مستمرة فى تنفيذ مخططها لإصلاح تشوهات منظومة الدعم،بهدف توفيره لمستحقيه دون الخوض فى تفاصيل أكثر عن احتمالية تحريك الأسعار خلال العام المالى المقبل.

وعن منظومة الكارت الذكى، قال الوزير إننا جاهزون لتطبيق المنظومة وقرار البدء فى يد الحكومة لأن هناك أطرافا مشاركة فى المنظومة، مثل وزارات المالية والتخطيط والداخلية.

وقال إن الفترة الماضية شهدت قيام وزارة البترول بالتنسيق دوريا مع البنك المركزى، لتوفير كامل احتياجات السوق المحلية من المشتقات البترولية.

أما عن آخرتطورات طرح شركات البترول فى البورصة،فأكد الوزير أن الوزارة تدرس إما التوسع لزيادة شرائح الشركات المطروحة بالبورصة فعليا،أو طرح حصص بشركات لأول مرة.

وعن مستحقات شركات البترول الأجنبية، أكد أن عملية تسديد المستحقات تتم بين الوزارة والشركات الأجنبية بشكل يومى،موضحا أن الوزارة نجحت فى الحفاظ على مستوى مستحقات الشركات الأجنبية عند حوالى 3 مليارات دولار حاليا.

وقال: "أنا موعدتش إن إجمالى المستحقات هتتسدد بنهاية 2016"، متابعا: الشركاء الأجانب متفهمون للأوضاع الحالية".

وأضاف أن فاتورة المستحقات تزيد بشكل شهرى وتقفز من 3 إلى 3.5 إلى 4 مليارات دولار، ولكن مع التسديد اليومى للشركات لا تزال قيمتها مستقرة عن 3 مليارات دولار حتى الآن.

وأوضح أن الوزارة تسدد تلك المستحقات للشركات الأجنبية، إما بالعملة الدولارية أو بالجنيه أو بمنحهم حصة من شحنات التصدير المتوافرة،والمستحقات تمثل حساب جار "دائن ومدين".

وأكد أنه جار عمل مساع ومفاوضات للحصول على مبالغ إضافية يتم تسديدها للشركات خلال الفترة المقبلة،وذلك بالتعاون مع الحكومة ورئيس الوزراء المهندس شريف إسماعيل والبنك المركزى، ويتم تنفيذ ذلك ضمن إطار ومخطط عام لإنفاق الحكومة بكامل وزارتها.

من جانبه، أكد الجيولوجى عمر طعيمة رئيس هيئة الثروة المعدنية أنه تم إعادة هيكلة شركة شلاتين للتعدين إذ دخلت فى هيكل ملكيتها القوات المسلحة وبنك الاستثمار وتمت إعادة تشكيل مجلس إدارتها،واقتصت 5 مناطق للتنقيب عن الذهب.

وقال "الشركة بدأت عملها فعليا،والدهابة "المنقبين العشوائيين"أبدوا تعاونا وتفهما لعملها"، مضيفا أنه تم حصر المشونات "مناطق تجمع الذهب العشوائى" وعمل تجربة إنتاج مبدئية منها، تمهيدا لطرحها فى مزايدات جديدة خلال الفترة المقبلة.

وأكد الدكتور فكرى يوسف وكيل وزارة البترول لشئون التعدين، أنه جار تنفيذ إجراءات إنشاء مركز معتمد لصناعة ودمغ الذهب فى مصر،مشيرا إلى أن تنفيذ ذلك يستلزم اعتماده من بورصة لندن للذهب.

وقال: «نحن ماشيين فى الإجراءات حاليا لخلق صناعة ذهب فى منطقة مرسى علم».